

أكتوبر 2023

صندوق النقد الدولي يصدر تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

توقعات بهبوط ناعم في ظل استمرار مرونة نمو الاقتصاد العالمي

خفض صندوق النقد الدولي، في أحدث تقاريره الصادرة بعنوان آفاق الاقتصاد العالمي، توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي للعام 2024، بمقدار 10 نقاط أساس ليصل إلى 2.9 في المائة مقابل توقعاته الصادرة في يوليو 2023، في حين أبقى توقعاته الخاصة للعام 2023 دون تغيير، متوقعاً أن يتم تسجيل نمواً بنسبة 3.0 في المائة. ويعكس خفض توقعات العام المقبل مراجعات هبوطية لتوقعات النمو الخاصة بمنطقة اليورو والصين ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية، وهو الأمر الذي قابله رفع التوقعات الخاصة بالولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وسلط صندوق النقد الدولي الضوء على التأثيرات الناجمة عن تضخم قطاع الخدمات وتشديد السياسات النقدية وأسعار الطاقة، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي هذا العام مقارنة بالعام الماضي. وتم خفض توقعات نمو الاقتصاد الصيني بما يعكس بصفة رئيسية تأثير تباطؤ السوق العقاري في البلاد بالإضافة إلى انخفاض ثقة المستهلك، على الرغم من تطبيق العديد من التدابير التي كانت موضع ترحيب مؤخراً وتم الإعلان عنها هذا الأسبوع، والتي من المتوقع أن تعزز النمو الاقتصادي.

مراجعات من يوليو 2023		توقعات أكتوبر 2023			البلد / المناطق
2024e	2023e	2024e	2023e	2022	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
-0.1%	0.0%	2.9%	3.0%	3.5%	الناتج العالمي
0.0%	0.0%	1.4%	1.5%	2.6%	الاقتصادات المتقدمة
0.5%	0.3%	1.5%	2.1%	2.1%	الولايات المتحدة الأمريكية
-0.3%	-0.2%	1.2%	0.7%	3.3%	منطقة اليورو
-0.1%	0.0%	4.0%	4.0%	4.1%	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
-0.3%	-0.2%	4.2%	5.0%	3.0%	الصين
0.0%	0.2%	6.3%	6.3%	7.2%	الهند
0.3%	-0.6%	3.4%	2.0%	5.6%	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
1.2%	-1.1%	4.0%	0.8%	8.7%	المملكة العربية السعودية
-0.1%	-0.2%	4.0%	3.3%	4.0%	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
حجم التجارة					
2024e	2023e	2024e	2023e	2022	حجم التجارة العالمية
-0.2%	-1.1%	3.5%	0.9%	5.1%	حجم التجارة العالمية
-0.1%	-1.8%	3.0%	0.1%	6.7%	واردات الاقتصادات المتقدمة
-0.5%	-0.2%	4.4%	1.7%	3.2%	واردات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
-0.1%	-1.0%	3.1%	1.8%	5.3%	صادرات الاقتصادات المتقدمة
0.1%	-1.3%	4.2%	-0.1%	4.1%	صادرات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
أسعار المستهلك					
2024e	2023e	2024e	2023e	2022	الاقتصادات المتقدمة
0.2%	-0.1%	3.0%	4.6%	7.3%	الاقتصادات المتقدمة
1.0%	0.2%	7.8%	8.5%	9.8%	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

المصدر: صندوق النقد الدولي - مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2023

كما تم خفض توقعات النمو الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2023 إلى 2.0 في المائة فيما يعزى بصفة رئيسية إلى خفض توقعات نمو اقتصاد السعودية بمقدار 110 نقاط أساس إلى 0.8 في المائة، وكذلك لمصدري النفط الآخرين. وأدى قرار

منتجي الأوبك وحلفائها تقليص حصص الإنتاج إلى خفض آفاق النمو الخاصة بتلك الدول. إلا أن آفاق نمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تم رفعها للعام المقبل إلى 3.4 في المائة وبالنسبة لاقتصاد المملكة إلى 4.0 في المائة (مراجعة تصاعدية قدرها 120 نقطة أساس) مما يعكس إلغاء جزءاً من خطط خفض حصص الإنتاج المعلن عنها. ورفع صندوق النقد الدولي توقعاته لسعر مزيج خام برنت إلى 80.5 دولار أمريكي للبرميل للعام 2023 وإلى 79.9 دولار أمريكي للبرميل للعام 2024.

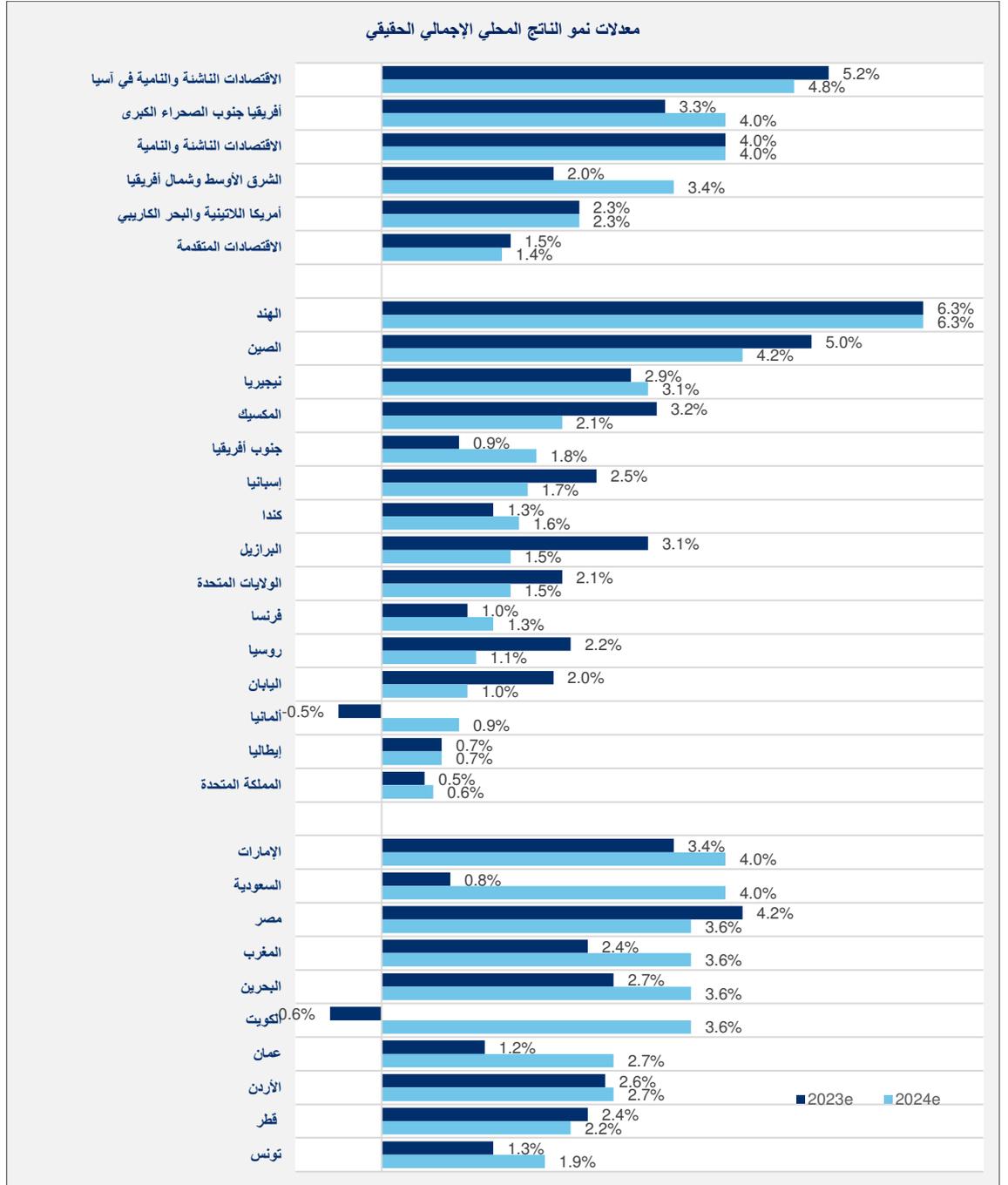
وأوضح صندوق النقد الدولي أن وتيرة نمو الاقتصاد العالمي قد تباطأت وما تزال معدلات النمو متفاوتة، كما يبدو أن التباين أخذ في التزايد بما يمثل تحدياً أمام العودة إلى اتجاهات فترة ما قبل الجائحة، خاصة بالنسبة للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وذكر صندوق النقد الدولي أنه من الممكن أن يتحقق سيناريو الهبوط الناعم في ظل السيطرة على التضخم دون حدوث تراجع كبير في النشاط الاقتصادي. إلا أن ضيق سوق العمل، خاصة في الاقتصادات المتقدمة حيث وصلت معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها تاريخياً، يتسبب في استمرار تزايد النشاط الاقتصادي، على الرغم من أن الأجور الحقيقية ظلت أقل من مستويات ما قبل الجائحة.

تباطؤ وتيرة نمو الاقتصادات المتقدمة

على الرغم من مرونة النمو في اعقاب الجائحة، إلا أنه من المتوقع أن تأتي الاقتصادات المتقدمة في الصدارة من حيث تراجع متوسط النمو السنوي في العام 2023، في ظل مواجهة نشاط الخدمات الذي يتسم بأداء أقوى للتداعيات الناجمة عن ضعف قطاع التصنيع وغيره من العوامل الأخرى غير المتوقعة. ومن المتوقع أن يظل نمو تلك الاقتصادات مستقرًا في الغالب في العام 2024 قبل أن ينتعش في العام 2025. وظلت توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة دون تغيير عند 1.5 في المائة و1.4 في المائة لعامي 2023 و2024 على التوالي. من جهة أخرى، من المتوقع أن ترتفع توقعات نمو اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى 4.0 في المائة لعامي 2023 و2024 (أقل بنحو 10 نقاط أساس مقارنة بتوقعات يوليو 2023). وشهدت الولايات المتحدة أقوى معدل تعافي على مستوى الاقتصادات الكبرى، إذ يتوقع أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للعام 2023 مستويات ما قبل الجائحة بعد رفع آفاق النمو بمقدار 30 نقطة أساس للعام 2023 لتصل إلى 2.1 في المائة، تليها مراجعة صعوديه أخرى بمقدار 50 نقطة أساس إلى 1.5 في المائة في العام 2024. في المقابل، تم خفض توقعات نمو منطقة اليورو بمقدار 20 نقطة أساس إلى 0.7 في المائة في العام 2023 وبواقع 30 نقطة أساس إلى 1.2 في المائة في العام 2024.

كما تم خفض توقعات نمو ألمانيا بمقدار 20 نقطة أساس، ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الألماني بنسبة 0.5 في المائة في العام 2023 يليه تسجيل نمواً هامشياً بنسبة 0.9 في المائة في العام 2024 (بعد مراجعة هبوطية قدرها 40 نقطة أساس) على خلفية ضعف أداء عدد من القطاعات التي تتسم بالحساسية تجاه أسعار الفائدة، إلى جانب تباطؤ وتيرة الطلب من الشركاء التجاريين. ومن المتوقع أن يشهد اقتصاد اليابان نمواً بوتيرة أسرع بمقدار 60 نقطة أساس مقارنة بالتوقعات السابقة ليصل معدل النمو إلى 2.0 في المائة في العام 2023، في حين من المتوقع أن يظل ثابتاً عند مستوى 1.0 في المائة في العام 2024 بدعم من الطلب المكبوت، وزيادة السياحة الوافدة، والسياسات النقدية التيسيرية، وانتعاش صادرات السيارات التي كانت مقيدة في السابق بسبب المخاوف المتعلقة بسلسلة التوريد.

من جهة أخرى، تم خفض توقعات نمو اقتصادات الدول النامية بمقدار 50 نقطة أساس و10 نقاط أساس إلى 4.0 في المائة و5.1 في المائة في عامي 2023 و2024 على التوالي. حيث أدى ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض قيمة العملات إلى تفاقم المشاكل التي تواجهها الدول منخفضة الدخل، مما يعرض أكثر من نصفها لمخاطر مرتفعة أو أنها بدأت بالفعل التعرض لضائقة شديدة، وفقاً لصندوق النقد الدولي.



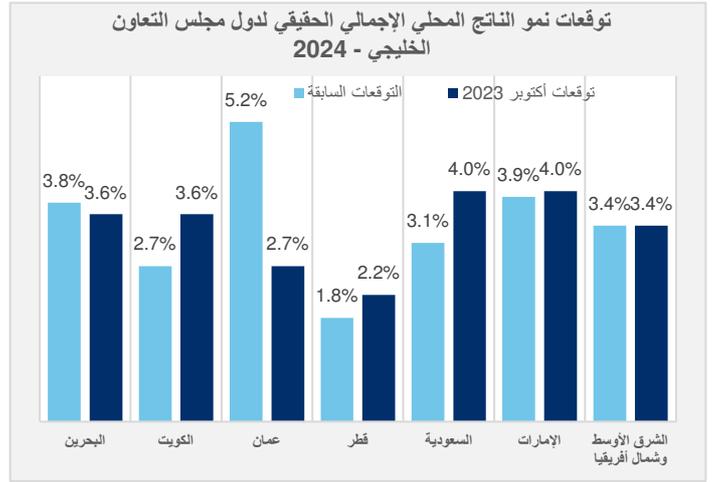
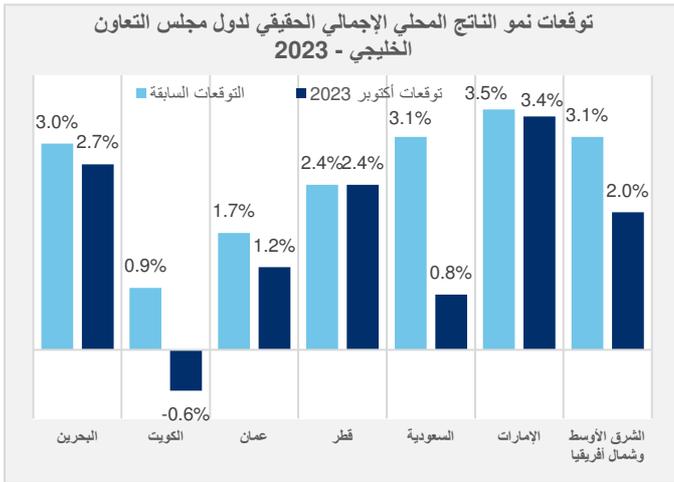
المصدر: صندوق النقد الدولي - مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2023

أما بالنسبة للاقتصاد الصيني، فقد تم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 20 نقطة أساس إلى 5.0 في المائة للعام 2023 وبواقع 30 نقطة أساس إلى 4.2 في المائة للعام 2024. وبعد الطفرة التي شهدتها الاقتصاد الصيني في أوائل العام 2023 والمرتبطة بإعادة فتح الاقتصاد بعد رفع التدابير المتعلقة بتفشي جائحة كوفيد-19، تلاشى زخم النمو وانخفض النمو من 8.9 في المائة في الربع الأول من العام 2023 إلى 4.0 في المائة في الربع الثاني من العام 2023. ويعزى هذا التراجع الذي شهدته العام 2023 بصفة رئيسية إلى الركود الاقتصادي وانخفاض تكاليف الطاقة والمواد الغذائية. وتعتبر أزمة القطاع العقاري من أبرز العوامل الأساسية لإعاقة النمو. من جهة أخرى، تم رفع توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للهند بمقدار 20 نقطة أساس للعام 2023، نظراً

لتزايد معدلات الاستهلاك بوتيرة أقوى من المتوقع خلال الفترة الممتدة ما بين أبريل ويونيو، ومن المتوقع أن يصل النمو إلى 6.3 في المائة في كل من عامي 2023 و2024.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستشهد نمواً بطيئاً

تم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 60 نقطة أساس إلى 2.0 في المائة للعام 2023، ثم رفعها بمقدار 30 نقطة أساس إلى 3.4 في المائة للعام 2024. ويتمثل السبب الرئيسي لانخفاض توقعات نمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام 2023 في التراجع الحاد لتوقعات نمو السعودية من 8.7 في المائة في العام 2022 إلى 0.8 في المائة في العام 2023، مع إجراء تعديل سلبي قدره 110 نقاط أساس للتوقع الأخير. كما تم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة للعام 2023 في ضوء خفض حصص الإنتاج، سواء كانت طوعية أو تلك المرتبطة بسياسات الأوبك وحلفائها المتفق عليها. إلا أن الاستثمارات الخاصة المرتبطة بتنفيذ مشاريع واسعة النطاق في المملكة ما زالت تواصل دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الذي ظل مرتفعاً ومستقراً مقارنة بالتوقعات السابقة.



المصدر: صندوق النقد الدولي - مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2023

كما تم خفض توقعات النمو الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بمقدار 50 نقطة أساس للعام 2023 إلى 2.0 في المائة، إلا أنه تم رفعها بمقدار 20 نقطة أساس إلى 3.4 في المائة للعام 2024. وكانت مراجعات توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي متباينة للعام 2023. حيث تم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد الكويت بمقدار 150 نقطة أساس إلى -0.6 في المائة في العام 2023، في حين تم خفض توقعات النمو للإمارات والبحرين في العام 2023 بمقدار 10 نقاط أساس و30 نقطة أساس ليصل معدل النمو المتوقع إلى 3.4 في المائة و2.7 في المائة، على التوالي. وبالنسبة للعام 2024، تم تعديل توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة عامة وخفضها بمقدار 30 نقطة أساس إلى 3.4 في المائة، بما يعكس خفض التوقعات الخاصة ببعض دول مجلس التعاون الخليجي.

استقرار توقعات التضخم على المدى القريب، وتوقعات المدى الطويل لم تتغير

من المتوقع أن تتباطأ وتيرة نمو التضخم الكلي العالمي من 8.7 في المائة في العام 2022 إلى 6.9 في المائة في العام 2023 و 5.8 في المائة في العام 2024. وظل تضخم قطاع الخدمات ثابتاً في ظل وصول نشاط القطاع إلى مستويات ما قبل الجائحة تقريباً، خاصة في قطاعات مثل السياحة. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب على القطاعات التي تركز بكثافة على تقديم الخدمات مما أدى إلى ارتفاع تضخم الخدمات. إلا أنه من المتوقع أن يؤدي تباطؤ قطاع الخدمات في العام 2024، بالاتساق مع أداء قطاع التصنيع، إلى تراجع تضخم الخدمات العام المقبل.

ووفقاً لاستطلاعات الرأي التي تم إجراؤها مع عدد من المهنيين، بدأت توقعات التضخم على المدى القريب في الارتفاع في العام 2021 في كل من الأسواق المتقدمة والناشئة، ثم تسارعت وتيرتها في العام 2022 بالتزامن مع التزايد الفعلي للأسعار. إلا أن معدل التضخم الكلي قد انخفض منذ ذلك الحين نتيجة لتراجع اضطرابات سلسلة التوريد وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وعلى الرغم من ذلك، أثبت التضخم الأساسي ترسخه. وتشعر البنوك المركزية بالقلق إزاء ارتفاع معدلات التضخم نظراً لتأثيره على القرارات المتعلقة بسعر الفائدة التي تبقى على ارتفاع معدلات التضخم.

تباطؤ التجارة العالمية

من المتوقع أن ينخفض معدل نمو حجم التجارة العالمية من 5.1 في المائة في العام 2022 إلى 0.9 في المائة في العام 2023 قبل أن يرتفع معدل النمو إلى 3.5 في المائة في العام 2024 (أقل من متوسط الفترة الممتدة بين 2000-2019 البالغ 4.9 في المائة). ولا يعكس الانخفاض المتوقع في العام 2023 اتجاه الطلب العالمي فحسب، بل يعكس أيضاً التحولات في تكوينه نحو الخدمات المحلية، وظهور انعكاسات ارتفاع قيمة الدولار بصورة متأخرة، فضلاً عن الحواجز التجارية المتزايدة. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، وضعت الدول أكثر من 3 آلاف حاجز تجاري جديد في العام 2022 مقارنة بأقل من 1000 حاجز في العام 2019.

وتم خفض توقعات الواردات بمقدار 180 نقطة أساس و10 نقاط أساس للاقتصادات المتقدمة إلى 0.1 في المائة للعام 2023 وإلى 3.0 في المائة للعام 2024. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، تم خفض توقعات نمو الواردات بمقدار 20 نقطة أساس و50 نقطة أساس إلى 1.7 في المائة للعام 2023 وإلى 4.4 في المائة للعام 2024. من جهة أخرى، من المتوقع أن تنمو صادرات الاقتصادات المتقدمة بنسبة 1.8 في المائة (-100 نقطة أساس) في العام 2023 وبنسبة 3.1 في المائة (-10 نقاط أساس) في العام 2024. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن تنكمش الصادرات في العام 2023 بنسبة 0.1 في المائة، بعد خفضها بمقدار 130 نقطة أساس، تليها مراجعة بالزيادة بمقدار 10 نقاط أساس للعام 2024، ليصل معدل النمو إلى 4.2 في المائة.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويتية") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقييد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النقع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد-البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبيعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست